

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

فبراير 2019

المحتويات

1	مقدمة.....
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
1	1.1 تقرير متابعة تنفيذ الخطة 2019/2018.....
3	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
5	3.1 التطورات النقدية والمصرفية.....
8	4.1 معدل التضخم.....
10	5.1 التطورات النفطية.....
12	6.1 تقرير أوبك.....
14	7.1 التطورات النفطية الأمريكية.....
14	ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية.....
14	معهد التمويل الدولي، والتوقعات.....
20	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
20	1.3 عشرة مخاطر تهدد الاقتصاد العالمي.....
25	2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
25	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
25	2.2.3 معدل التضخم.....
26	3.2.3 معدل البطالة.....
28	3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
28	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
29	2.3.3 معدل التضخم.....
30	3.3.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يستعرض تقرير شهر فبراير 2019 عدداً من التطورات الاقتصادية المحلية متضمنة تقرير متابعة تنفيذ خطة التنمية 2019/2018 للربع الثالث من عام 2018، وأسعار صرف الدينار أمام أهم العملات، وعدد من التطورات النقدية ومؤشرات سوق الأوراق المالية، وكذلك معدل التضخم لشهر يناير 2019. ثم التطورات النفطية مع إشارة لآخر التطورات النفطية الأمريكية (بدءاً من تقرير شهر فبراير 2019). بعد ذلك يتطرق التقرير إلى أداء الاقتصادات الخليجية اعتماداً على أحدث تقرير لمعهد التمويل الدولي. وأخيراً يعرض عدد من التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تقرير متابعة تنفيذ الخطة 2019/2018

صدر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقرير المتابعة حتى نهاية الربع الثالث للخطة المذكورة. وتضمن التقرير أربعة أجزاء: متابعة تنفيذ الخطة الحالية، والمشروعات الاستراتيجية، والمتطلبات التشريعية، وتحديات تنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى الملخص التنفيذي، وأهم النتائج، والتوصيات، والملاحق.

ومن المهم التذكير بأن محاور الخطة هي سبعة محاور: إدارة حكومية فعّالة (يتبعها 16 مشروع)، واقتصاد متنوع مستدام (12) وبنية تحتية متطورة (8)، وبيئة معيشية مستدامة (7)، ورعاية صحية عالية الجودة (4)، ورأس مال بشري إبداعي (11)، ومكانة دولية متميزة (6)، أي بمجموع (133) مشروع. وتتوزع الأهمية النسبية، تنازلياً، للمشروعات حسب محاور الخطة كالتالي:

جدول (1): الأهمية النسبية، تنازلياً، للمشروعات حسب محاور الخطة

المحور	رأس مال بشري إبداعي	اقتصاد متنوع مستدام	بنية تحتية متطورة	رعاية صحية عالية	إدارة حكومية فعّالة	بيئة معيشية مستدامة	مكانة دولية متميزة
الأهمية النسبية %	20.3	18.8	16.5	14.3	12.0	11.3	6.8

وأن الإنفاق المستهدف بالخطة على مشروعات المحاور السبعة هو حوالي (3.805) مليار دينار، والمنفق فعلياً هو حوالي (1.728) مليار دينار. أي أن نسبة الإنفاق الفعلي/ المخطط هي (45.4%). كما أن (61%) من إجمالي مشروعات الخطة في مرحلة "التنفيذ" و (34%) في مرحلة "التحضير"، و(5%) "لم يبدأ"، و(0%) في مرحلة "المنجز"، و(0%) في مرحلة "التسليم".

ويشير التقرير، ضمن التحديات، إلى أن عددها ارتفع، عن نهاية الربع الثاني، بنحو (50) تحدي لتصبح (588) بدلاً من (538) تحدي. وأن الأهمية النسبية للتحديات، تنازلياً، هي: (33.8%) إدارية، ثم (31.0%) فنية، ثم (18.0%) مالية، ثم (14.7%) رقابية، وأخيراً (2.5%) تشريعية.

وعند تطرق التقرير للمشروعات الاستراتيجية بالخطة 2019/2018، والبالغ عددها (20) مشروع (تم رفع مشروع سكك الحديد من الشراكة لانتقاله إلى عهدة الهيئة العامة للطرق ضمن خطة 2020/2019) منها (15) حكومي، و (4) شراكة بين القطاع العام والخاص، و(1) شركة مساهمة، وبإجمالي تكاليف تبلغ حوالي (22.934) مليار دينار، بلغت الاعتمادات المخصصة لهذه المشروعات في خطة 2019/2018 حوالي (3.120) مليار دينار، ونسبة الإنفاق في الخطة حوالي (48.9%)، جميعها في المشروعات الحكومية.

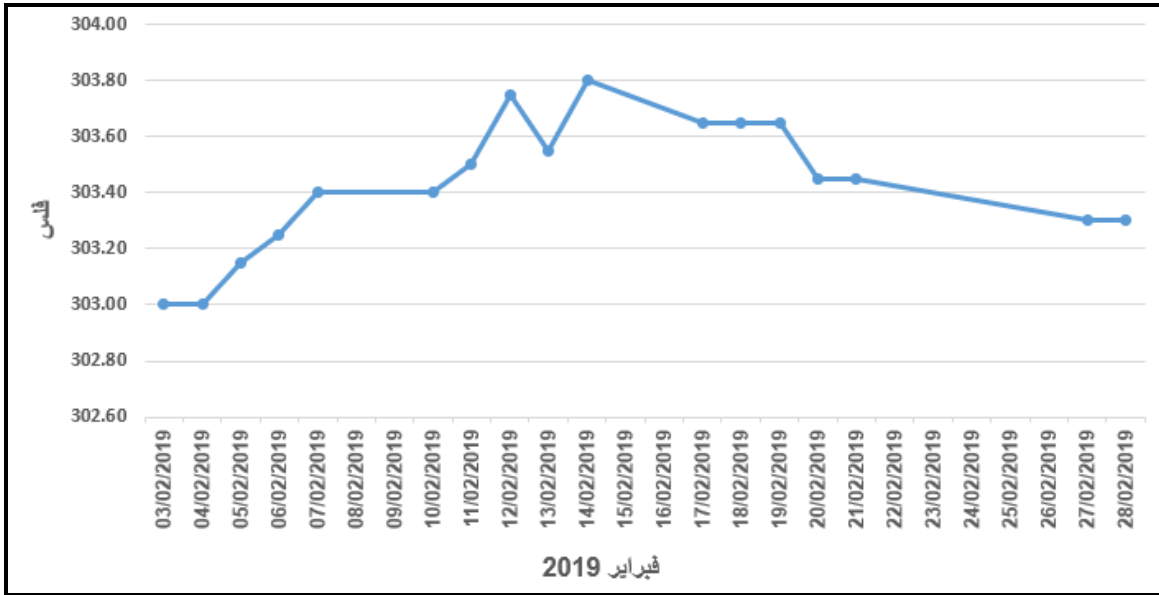
ويوصي التقرير بأهمية استعجال إصدار عدد من القوانين المتأخرة، ومعالجة تعثر الإنفاق على عدد من المشروعات، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات ومعالجة أسباب تواضع هذا الدور، وإيجاد آلية مناسبة للاتصال بين جهات متابعة التنفيذ بالأمانة، والجهات ذات العلاقة، وأخيراً

معالجة تحديات عدم تنفيذ بعض المشروعات التي لم تشر إلى أي نوع من أنواع التحديات التي يتضمنها تقرير المتابعة.

2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

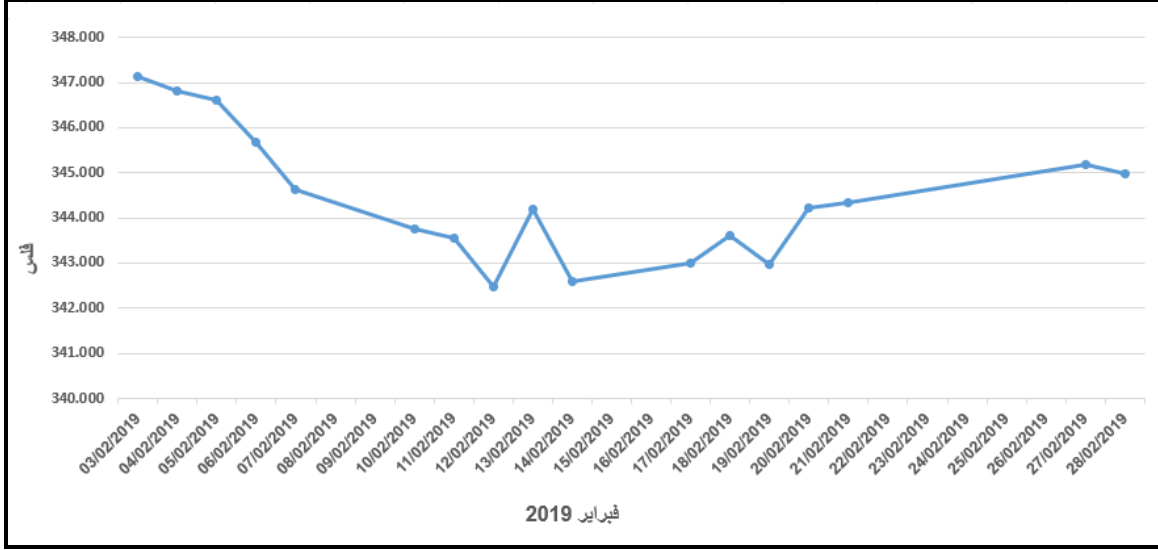
وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي إلى (303.80) فلس، خلال شهر فبراير 2019، مقابل أدنى سعر بلغ (303.15) فلس. مع سعر وصل إلى (303.00) فلس بداية الشهر، وإلى (303.30) فلس نهاية الشهر، أي بنسبة ارتفاع (0.09%). ويوضح الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-28 فبراير 2019.

شكل (1): سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – فبراير 2019



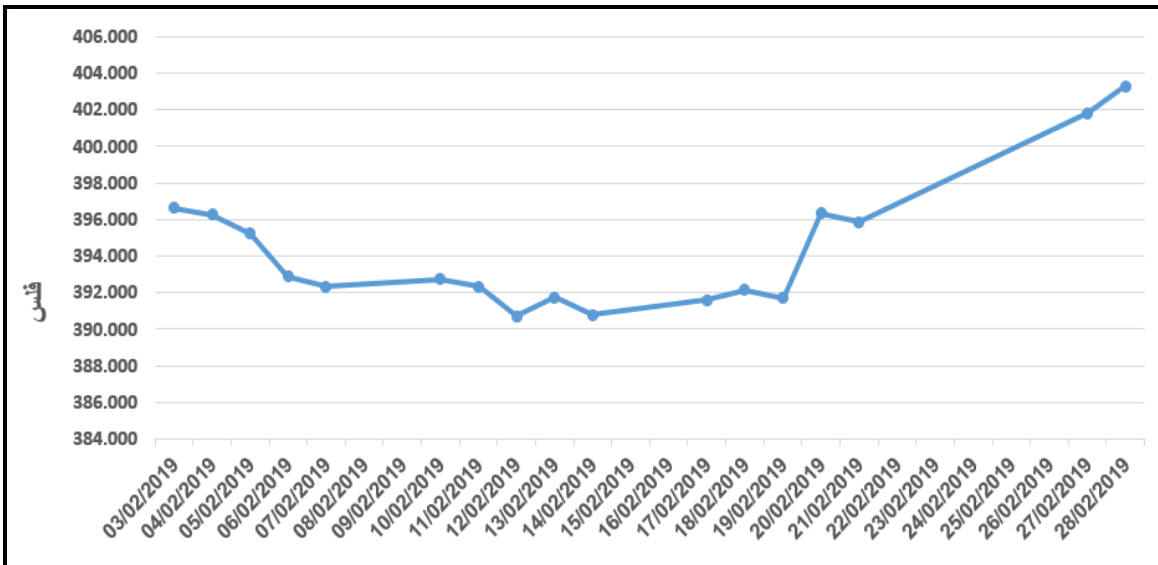
في حين بلغ أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل اليورو، خلال نفس الشهر، (347.132) فلس (والذي يمثل السعر في بداية الشهر أيضاً)، مقابل أدنى سعر والبالغ (342.478) فلس، مع انخفاض بنسبة (0.62%). ويوضح الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-28 فبراير 2019.

شكل (2): سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي – فبراير 2019



أما فيما يخص سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الأسترليني فقد وصل أعلى سعر خلال الشهر المذكور إلى (403.283) فلس (والذي يمثل السعر نهاية الشهر أيضاً)، مقارنة مع أقل سعر (390.699) فلس. مع ارتفاع سعر الصرف بين آخر وأول الشهر بنسبة (1.67%). ويوضح الشكل (3) حركة سعر الجنيه الأسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-28 فبراير 2019.

شكل (3): سعر صرف الجنيه الأسترليني مقابل الدينار الكويتي – ديسمبر 2018



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

شهدت المؤشرات النقدية تطورات بين شهري نوفمبر وديسمبر 2018 (آخر الأرقام المعلنة). فقد شهد عرض النقود (M2) ارتفاعاً بنسبة (8.5%)، أي بارتفاع (279.6) مليون عن شهر نوفمبر. وساهمت صافي التغيرات في صافي الأصول (المحلية) بحوالي (88.2%) في هذا الارتفاع (238.9 مليون)، والمتبقي (11.8%) بسبب التغيرات في صافي الأصول (الأجنبية) (31.7 مليون). وأسهمت "المطالبات على القطاع الخاص" بأكبر تغير ضمن الأصول المحلية (458.6 مليون). في حين تجسد تغير الأصول الأجنبية في التغير السلبي بالأصول الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي (-510.4 مليون)، والتغير الموجب في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية (+543 مليون).

في حين شهدت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نمواً بنحو (0.6%) بين شهري نوفمبر وديسمبر 2018 (243.8 مليون). مع انخفاض نسبة الودائع الأجنبية بالبنوك المحلية بنسبة (-0.9%) (-25.1 مليون دينار). أما التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت بنسبة (1%)، أو ما يعادل (389 مليون دينار). وتركزت هذه التسهيلات أساساً في القروض الشخصية التي ارتفعت بنسبة (3.7%) أو ما يعادل (38.8 مليون دينار)، يليه العقار (بنسبة 2.7%) أو ما يعادل (222.7 مليون دينار). مع تواضع بارتفاع التسهيلات الائتمانية الصناعية (0.1%) أو ما يعادل (2.2 مليون دينار). وانخفاض في التسهيلات التجارية بنسبة (-1.5%) أو ما يعادل (-52.9 مليون دينار).

أما إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي فقد انخفضت بنسبة (-4.0%) أو ما يعادل (-460.4 مليون دينار)، تعود أساساً لانخفاض مساهمة الأصول الأجنبية على شكل "ودائع وأرصدة نقدية" مع استقرار رصيد الذهب النقدي عند (31.7) مليون دينار. أما ودائع الأجل لدى بنك الكويت المركزي فقد انخفضت بنسبة (-19.6%) أو ما يعادل (380 مليون دينار). وتشكل هذه الموجودات جزء من مكونات الاحتياطي النقدي أو القاعدة النقدية Money Base، بالإضافة إلى المكونات الأخرى: الودائع تحت الطلب، والنقود المتداولة، وسندات بنك الكويت المركزي وما يرتبط بها من تورق.

وقام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات وتورق في 5 فبراير 2019 بقيمة (240) مليون دينار، وبفائدة (3%)، وفي 12 فبراير 2019 بقيمة (160) مليون دينار وبفائدة (3%)، ولأجل ثلاثة أشهر لكل منهما. أما أسعار الفائدة، على الودائع بالدينار الكويتي، فقد ارتفعت بنسب (3.16%) لأجل شهر و(3.0%) لأجل ثلاث أشهر، و(2.86%) لأجل ستة أشهر، و(2.74%) لأجل سنة. ويوضح الجدول (2) تطور أهم المؤشرات النقدية بين شهري نوفمبر و ديسمبر 2018.

جدول (2): تطور أهم المؤشرات النقدية بين شهري نوفمبر وديسمبر 2018

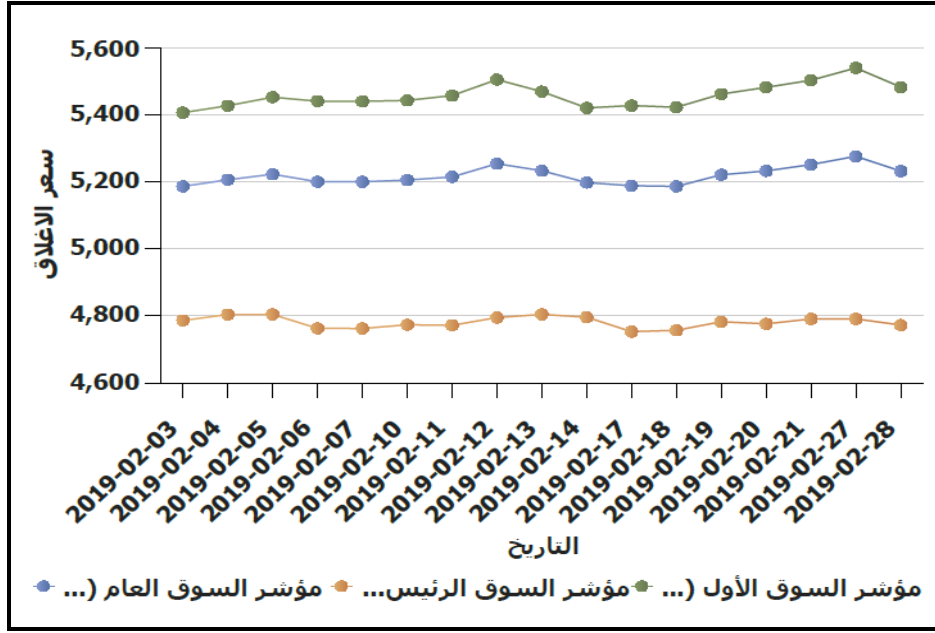
البند	نوفمبر 2018	ديسمبر 2018	التغير (%)
عرض النقد (M2)، مليون دينار	38,3521	38,622.6	8.5
ودائع القطاع الخاص بالمصارف المحلية، مليون دينار	36,623.6	36,867.4	0.6
الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية، مليون دينار	2,640.6	2,615.5	-0.9
التسهيلات الائتمانية، مليون دينار:	36,517.4	36,906.4	1.0
تجارة	3,336.7	3,283.8	-1.5
صناعة	1,991.3	1,993.5	0.1
تشبيد	2,014.2	1,992.1	-1.0
زراعة وصيد	17.6	17.1	-2.8
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,136.7	1,066.3	-6.1
تسهيلات خاصة (ضمنها القروض الاستهلاكية)	1,024.5	1,063.3	3.7
العقار	8,040.2	8,262.9	2.7
النفط والغاز	1,685.3	1,689.9	0.27
خدمات عامة	114.6	114.2	-0.3
أخرى	2,676.9	2,634.3	-1.5
سندات البنك المركزي والتورق، مليون دينار	2,988.0	2,988.0	0
إجمالي موجودات البنك المركزي، مليون دينار	11,248.5	10,788.1	-4.0
ودائع الأجل لدى بنك الكويت المركزي، مليون دينار	1,935.3	1,555.2	-19.6
أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي:			
شهر	2.500	2.579	3.16
ثلاثة أشهر	2.633	2.712	3.0
ستة أشهر	2.758	2.837	2.86
سنة	2.883	2.962	2.74

أما فيما يخص تطورات سوق الأوراق المالية فقد شهدت مؤشرات السوق الثلاث تبايناً في الأداء خلال شهر فبراير 2019. فقد اتجه مؤشر السوق الأول (ارتفع بنسبة 0.96% نهاية فبراير)، وكذلك المؤشر العام (ارتفع بنسبة 0.49%) للصعود، واتجه المؤشر الثالث، الرئيسي، للهبوط (بنسبة 0.52%) مسجلاً خسائر. ويعزى هذا السلوك المختلف للمؤشرات بسبب القوى الشرائية، واستهداف عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية، مع تركيز في قطاع البنوك، بعد فترة توزيعات مشجعة سنوية لعام 2018. مما أثر إيجاباً على المؤشر العام والأول. أما المؤشر الرئيسي فقط تأثر سلباً بسبب الضغوط البيعية، وجني الأرباح التي شملت أسهم الشركات الصغيرة المدرجة.

وعلى المستوى القطاعي، بلغت نسبة أكبر (كمية) تداول، إلى إجمالي التداول البالغ (2.509) مليون، في قطاع البنوك (36.3%)، يليها الخدمات المالية (26.8%)، ثم البنوك (23.1%)، والقطاع الصناعي (4.6%)، والنفط والغاز (4.3%)، وأقل نسبة، صفرية، في قطاع الرعاية الصحية، وقطاع التكنولوجيا. في حين بلغت نسبة أكبر (قيمة) تداول، إلى إجمالي قيمة التداول البالغ (438.70) مليون دينار، في قطاع البنوك (67.1%)، يليها الخدمات المالية (9.3%)، ثم القطاع الصناعي (7.8%)، والاتصالات (6.4%)، والعقار (6.0%)، وأقل نسبة، صفرية، في قطاع التكنولوجيا، والرعاية الصحية، وأخيراً بلغت أكبر نسبة (صفقات)، إلى إجمالي الصفقات البالغ حوالي (88) ألف، في قطاع البنوك (35.9%)، ثم الخدمات المالية (23.3%)، والعقار (16.8%)، والقطاع الصناعي (9.4%)، والاتصالات (6.1%)، والنفط والغاز (2.8%)، وأقل نسبة، صفرية، في قطاع التكنولوجيا، والرعاية الصحية، أيضاً. ويوضح الشكل (4) تطور أداء مؤشرات السوق الثلاث خلال شهر فبراير 2019.

شكل (4): سلوك المؤشرات الثلاثة لسوق الأوراق المالية

فبراير 2019



4.1 معدل التضخم

يشير آخر تقرير للأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر يناير 2019، والصادر من الإدارة المركزية للإحصاء، إلى انخفاض الرقم العام بنحو (0.09%) قياساً بشهر ديسمبر 2018 السابق. مع تركّز الانخفاضات في مجموعات: الأغذية والمشروبات (بنحو -0.46%)، والكساء وملبوسات القدم (بنحو -0.19%)، والسلع والخدمات المتنوعة (بنحو -0.09%). في حين اتجهت بقية المجموعات للارتفاع بنسب تراوحت بين (0.09% - 0.77%). أما على مستوى التغيرات السنوية (يناير 2018 - يناير 2019) فقد ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف (+0.44%) عاكساً ارتفاع جميع المجموعات ما عدا مجموعات: الكساء وملبوسات القدم التي شهدت انخفاضاً بنحو -0.47%)، وخدمات السكن (-1.19%)، والمطاعم والفنادق (-0.17%)، والسلع والخدمات المتنوعة (-0.56%). في حين شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ما عدا الأغذية والمشروبات استقراراً، على المستوى الشهري، وارتفاعاً بنحو (+0.53%) على المستوى السنوي، باستثناء خدمات المسكن انخفاضاً، على المستوى الشهري، بنحو (-0.09%)، وارتفاعاً بنحو (+1.36%) على المستوى السنوي. ويوضح الجدول (3) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

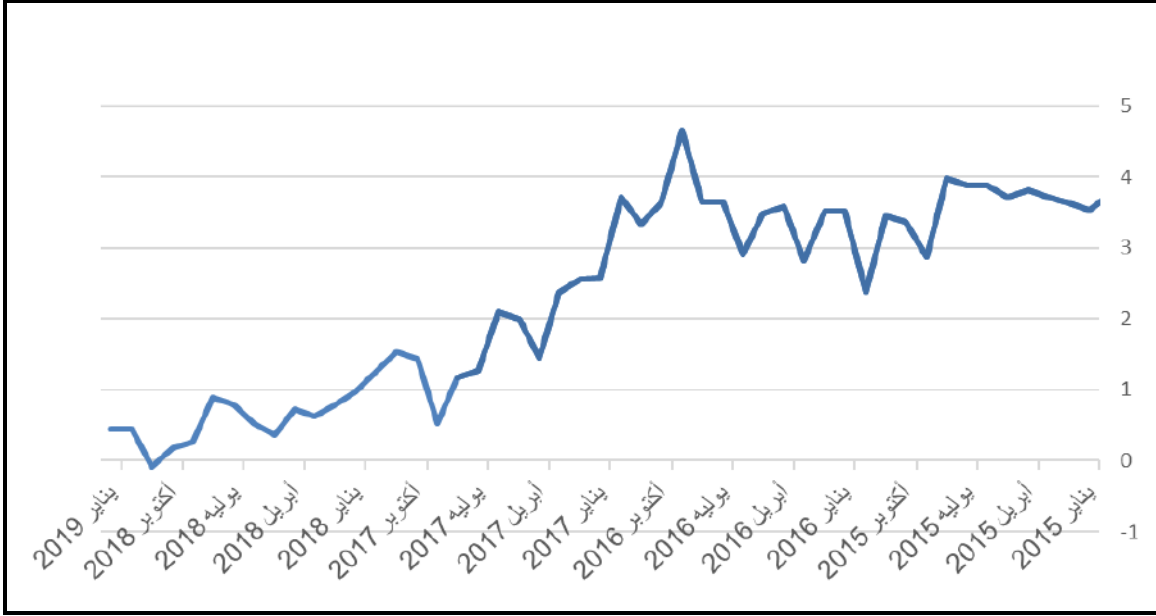
على المستوى الشهري، والسنوي، في حين يوضح الشكل (5) التغير السنوي للأرقام، شهرياً، للفترة 2015 – 2019.

جدول (3): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، يناير 2019
(100 = 2013)

التغير السنوي %	التغير الشهري %	يناير 2019	ديسمبر 2018	يناير 2018	الأوزان	أقسام الإنفاق الرئيسية
▲ 0.44	▼ 0.09-	113.4	113.5	112.9	1000	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
- 0.00	▼ 0.46-	107.7	108.2	107.7	167.06	الأغذية والمشروبات
▲ 14.27	▲ 0.77	130.5	129.5	114.2	3.33	السجائر والتبغ
▼ 0.47-	▼ 0.19-	105.6	105.8	106.1	80.33	الكساء وملبوسات القدم
▼ 1.19-	- 0.00	116.0	116.0	117.4	332.12	خدمات المسكن
▲ 2.51	▲ 0.08	118.5	118.4	115.6	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲ 3.18	▲ 0.28	107.0	106.7	103.7	14.80	الصحة
▲ 2.11	- 0.00	121.0	121.0	118.5	75.42	النقل
▲ 5.43	▲ 0.19	106.7	106.5	101.2	39.77	الاتصالات
▲ 1.92	▲ 0.09	105.9	105.8	103.9	38.45	الترفيهية والثقافية
▲ 2.37	- 0.00	120.7	120.7	117.9	41.86	التعليم
▼ 0.17-	- 0.00	120.9	120.9	121.1	34.15	المطاعم والفنادق
▼ 0.56-	▼ 0.09-	107.0	107.1	107.6	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
▲ 0.53	- 0.00	114.6	114.6	114.0	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲ 1.36	▼ 0.09-	112.2	112.3	110.7	667.88	باستثناء خدمات السكن

شكل (5): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على المستوى الشهري

2019 – 2015



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

5.1 التطورات النفطية

وصل إنتاج منظمة أوبك، خلال شهر فبراير 2019، إلى نحو (30.549) مليون برميل/يوم، مثل إنتاج المملكة العربية السعودية حوالي (33.0%)، أو ما يعادل (10.087) مليون برميل/يوم، يليها العراق (15.1%) أو ما يعادل (4.633) مليون برميل/يوم، ثم الإمارات (10.0%) أو ما يعادل (3.072) مليون برميل/يوم، ثم دولة الكويت (8.8%) أو ما يعادل (2.709) مليون برميل/يوم. علماً بأن إنتاج المنظمة انخفض بنسبة (0.7%) بالمقارنة مع إنتاج شهر يناير 2019، أو ما يعادل (221) ألف برميل/يوم. وقد انعكس هذا الانخفاض على إنتاج دولة الكويت بنسبة (0.5%)، أو ما يعادل (12) ألف برميل/يوم (حسب تقديرات منظمة أوبك من مصادر ثانوية).

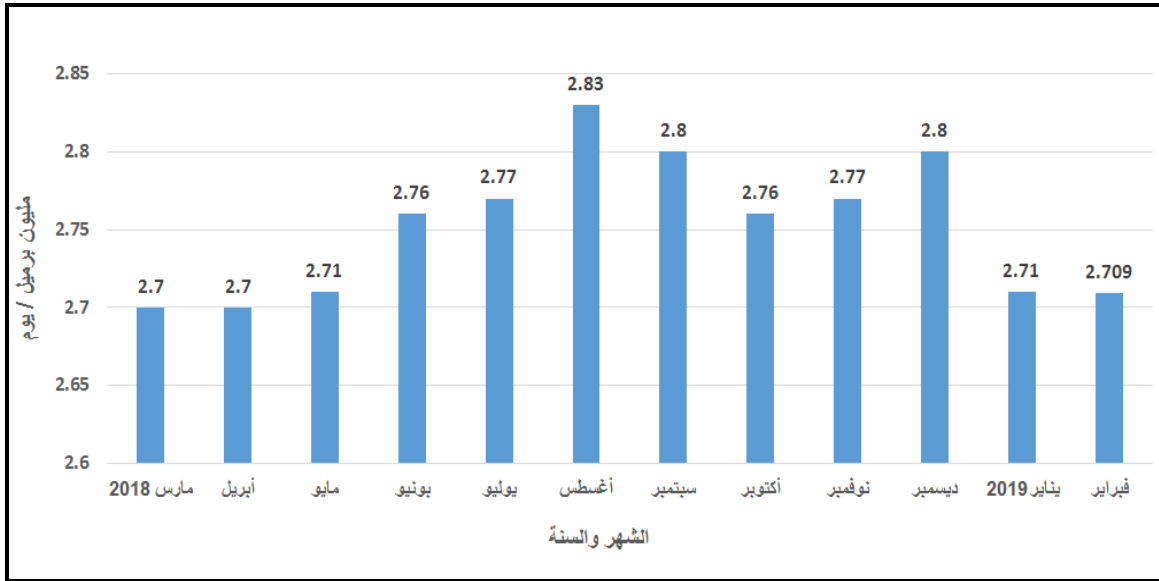
أما فيما يتعلق بالأسعار فقد ارتفع السعر المرجعي لسلة أوبك، خلال شهر فبراير 2019، بحوالي (5.09) دولار/ برميل أو بنسبة (9%) (من 58.74 في يناير إلى 63.83 دولار/ برميل في شهر فبراير 2019). ويعكس هذا الارتفاع تطور الطلب على النفط الخام لشهر مارس. أما في

حالة دولة الكويت، فقد ارتفع سعر برميل النفط المصدّر لشهر فبراير 2019 ليصل إلى (63.93) دولار/ برميل مقارنة بشهر يناير البالغ (58.65) دولار/ برميل (أي ارتفاع بنسبة 9.0%). ويوضح الأشكال (6) و (7) تطور إنتاج النفط، والأسعار بدولة الكويت خلال العام الماضي، شهرياً.

شكل (6): تطور الانتاج النفطي لدولة الكويت

مارس 2018 - فبراير 2019

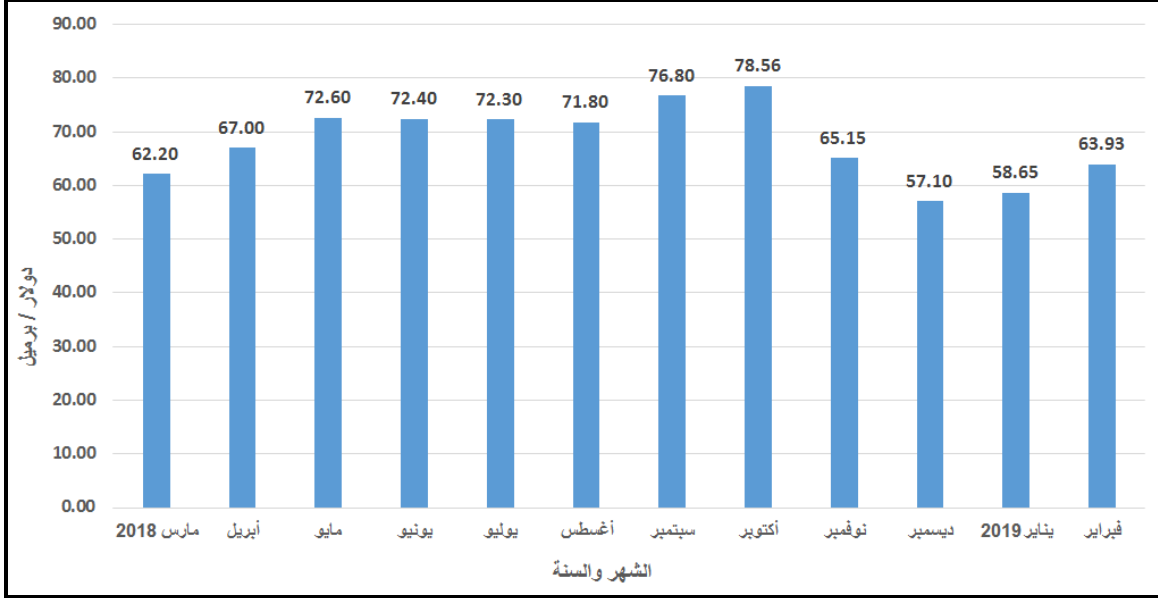
(مليون برميل/ يوم)



شكل (7): تطور سعر برمیل النفط الكويتي المصدر

مارس 2018 - فبراير 2019

(دولار/ برمیل)



أما فيما يتعلق بتطور أجهزة الحفر، فقد ارتفع العدد في شهر فبراير 2019 بنحو (41) حفارة (من 2421 إلى 2462 بين شهري يناير وفبراير 2019). وشهد بلد عضو واحد في أوبك، العراق، ارتفاعاً بعدد الحفارات (5)، مع أكبر انخفاض بالعدد في حالة السعودية (7)، ثم انخفاضاً في الإكوادور (3)، ثم انخفاض بعدد (2) في الكويت، وانخفاضاً بحفارة واحدة في حالة الإمارات، ونيجيريا. وارتفاع بحفارة واحدة في الكونغو. مع استقرار العدد في بقية أعضاء أوبك. وبمجموع انخفاض بلغ (8) على مستوى أوبك خلال شهر فبراير 2019، وارتفاع بلغ (49) حفارة في الدول غير الأعضاء في أوبك، منها (46) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و(3) في البلدان النامية.

6.1 تقرير أوبك

وفقاً لتقرير أوبك، مارس 2019، فإن نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2019 لم يتغير (1.24 مليون برمیل/يوم)، مع إجمالي طلب عند أقل من (100) مليون برمیل/يوم، مع توقع أن يتجاوز

هذا الإجمالي الـ (100 مليون برميل/ يوم) في النصف الثاني من عام 2019. مع توقع أن ينمو الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (0.24) مليون برميل/ يوم بقيادة الكتلة الأمريكية داخل المنظمة. أما في حالة البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة فيتوقع ارتفاع الطلب بحوالي (1) مليون برميل/ يوم، مع انخفاض نمو الطلب بالصين، بالمقارنة مع عام 2018.

أما في حالة العرض العالمي من النفط فقد تم إعادة التقدير باتجاه الارتفاع لعام 2019 بنحو (0.06) مليون برميل/ يوم. وذلك يعود لإعادة النظر بتقديرات العرض النفطي لكندا، بعد القرار برفع إنتاج هذا البلد بنحو (100) ألف برميل/ يوم في إبريل 2019. بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج النفطي غير المتوقع في السودان. ويتوقع أن يصل إجمالي العرض النفطي من الدول غير الأعضاء في أوبك إلى حوالي (64.43) مليون برميل/ يوم، كمتوسط. وتعتبر الدول التالية هي المحرك الأساسي لارتفاع العرض: الولايات المتحدة، والبرازيل، وروسيا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكازاخستان، وغانا، والسودان. مع توقع انخفاض العرض في حالة: المكسيك، والنرويج، واندونيسيا، وفيتنام. مع توقع نمو الغاز الطبيعي المسال، والسوائل غير التقليدية بحوالي (0.09) مليون برميل/ يوم عام 2019، وبمتوسط (5.07) مليون برميل/ يوم.

ويوضح الجدول (4) ملخص العرض والطلب العالمي على النفط المتوقع لعام 2019 بالمقارنة مع عام 2018.

جدول (4): العرض والطلب العالمي على النفط

(مليون برميل/ يوم)

2019 و 2018

2019	2018	
100.0	98.8	الطلب العالمي
64.4	62.2	العرض من خارج دول أوبك
5.1	5.0	عرض الغاز الطبيعي المسال من أوبك
30.5	31.5	الطلب - العرض

المصدر: أوبك، تقرير شهر مارس 2019.

7.1 التطورات النفطية الأمريكية

أشار ملخص التطورات النفطية في السوق الأمريكي والصادر عن معهد البترول الأمريكي، لشهر فبراير 2019 إلى أهم هذه التطورات:

- ارتفاع العرض من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال وبقية السوائل في يناير 2019 ليصل إلى (17.984) مليون برميل/ يوم وبارتفاع بلغ (2.476) مليون برميل/ يوم عن فبراير 2018 والبالغ (15.508) مليون برميل/ يوم.
- وصل الإنتاج النفطي الخام الأمريكي، في فبراير 2019، إلى (12.059) مليون برميل/يوم (وبلغ ما يخص أسكا 485 ألف برميل/يوم). مقارنة مع إنتاج فبراير 2018 البالغ (9.995) مليون برميل/ يوم.
- وصل إنتاج الغاز الطبيعي المسال في نفس الشهر إلى (4.725) مليون برميل/ يوم مقارنة مع (4.023) مليون برميل/ يوم في فبراير 2018.
- بلغ الإنتاج من المنتجات النفطية المسوّقة للسوق المحلي، نفس الشهر، حوالي (20.369) مليون برميل/ يوم، مقارنة بنحو (19.619) مليون برميل/ يوم في فبراير 2018.
- انخفض رصيد الحساب التجاري النفطي الأمريكي بنحو (1.665) مليون برميل/ يوم ليصل إلى (1.071) مليون برميل/ يوم في فبراير 2019، مقابل (2.736) مليون برميل/يوم في فبراير 2018.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية

معهد التمويل الدولي، والتوقعات

وفقاً لآخر تحديث للتوقعات الخاصة باقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر من معهد التمويل الدولي، بداية عام 2019، فقد تم الاعتماد على سعر برميل (65) دولار، برميل لعام 2019 (في حالة تنفيذ اتفاق تخفيض الإنتاج بالكامل بدءاً من يناير 2019). علماً بأن وصول سعر تعادل إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى (50) دولار/ برميل، وتوسّع الإنتاج قد يساهم في خفض أسعار النفط أكثر في الأجل المتوسط. مع احتمال أن يؤثر عدم الاستقرار في التجارة

الخارجية (بين الولايات المتحدة والصين، أساساً) إلى التأثير غير المباشر على دول المجلس (من خلال خفض الطلب العالمي ومن ثم معدل النمو). بالإضافة إلى أهمية السياسة المالية التوسعية في استمرار انتعاش معدل النمو غير النفطي (إلا أن هذه السياسة رغم أهميتها في الأجل القصير، إلا أن جهود الضبط المالي قد يعاد العمل بها في الأجل المتوسط).

ويرى المعهد بأن تحسّن أسعار النفط، عام 2018، قد مكّن دول المجلس، مؤقتاً، من تحقيق تحسّن في مجال التوازن الداخلي (الموازنة) والخارجي (الحساب الجاري). إلا أن إجمالي فائض الحساب الجاري، من وجهة نظر توقعات المعهد، سينخفض من (153) مليار دولار عام 2018 إلى (86) مليار دولار عام 2019 بفعل انخفاض كل من سعر النفط والكمية المصدرة. بالإضافة إلى توقع اتساع عجز الموازنة، الإجمالي لدول المجلس، من (1.4%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 إلى حوالي (4%) عام 2019 و 2020. وكذلك ارتفاع الدين العام (45%) من الناتج عام 2020 في ظل استمرار دول المجلس بالاعتماد على الاقتراض محلياً ودولياً لتمويل العجز.

ويتوقع المعهد أن يصل إجمالي قيمة الأصول الأجنبية العامة لدول المجلس إلى حوالي (2.8) تريليون دولار عام 2020 (165% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس). ويدار حوالي نصف هذه الأصول من قبل الصناديق السيادية في أسواق الدخل الثابت (السندات) والأسهم. أما النصف الثاني، حسب رأي المعهد، فيكون على شكل احتياطات رسمية، واستثمارات في أصول سائلة.

ورغم ما يتمتع به النظام المصرفي من رسملة قوية، وسيولة ملائمة، كما يؤكد المعهد، ورغم التنامي المتوقع لطلب القطاع الخاص على الائتمان، إلا أن الاحتمال المتوقع لارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد من حدة الشروط المالية على نمو الائتمان، والنشاط غير النفطي.

مع استمرار قوة التوازن الخارجي في المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، رغم انخفاض أسعار النفط. مع استمرار تفوق التدفقات الرأسمالية للمقيمين للخارج، عن التدفقات المناظرة لغير المقيمين للداخل. وفي حين يمكن لمملكة البحرين التكيف مع ضغوطها المالية، في

ظل الدعم الخليجي، إلا أن حالة سلطنة عُمان تبقى في حاجة لمزيد من الاستقرار والتكيف، في ظل ازدواجية عجز الموازنة مع عجز الحساب الجاري، وتنامي المديونية.

ورغم أن دول المجلس تعتبر في وضع أفضل من مجموعة البلدان الناشئة، عام 2018، في مجال أداء الأسواق المالية، إلا أن نتائج الأداء تتباين من بلد خليجي لآخر. حيث يعتبر الأداء في حالة دبي الأسوأ بفعل ركود السوق العقاري. في حين حققت أبوظبي والمملكة العربية السعودية عائداً موجباً عام 2018، رغم أن مؤشر الأسهم السعودي قد لا يكون حقق أقصى عائد متوقع في ظل تأهيل السوق السعودي لمؤشر الأسواق الناشئة (MSCI)، والذي يشير إلى الرقم القياسي لقياس أداء أسواق الأسهم في البلدان الناشئة. ويتوقع المعهد بأنه حتى في ظل انخفاض أسعار النفط فإن عام 2019 قد يجذب المزيد من التدفقات الأجنبية لأسواق المال الخليجية.

أما أسواق السندات، في بلدان المجلس، فبقت مرتفعة عام 2018 مقارنة بعام 2017 الذي شهد بعض التراخي. وفي ظل توقع انخفاض أسعار النفط فهناك احتمال بانتعاش هذا السوق عام 2019. ومع بدء السندات المصدرة القديمة بإطفاء قيمتها خلال عام 2021، فإن بعض بلدان المجلس لديها مجال محدود في ضبط موازاناتها العامة. وفي ظل موجة البيع الواسعة، في الأسواق الناشئة، عام 2018، عوضت ارتفاعات أسعار النفط، وربط العملات بالدولار الأمريكي، بعض ضغوط ارتفاع العوائد في بلدان المجلس. وقد يساهم ترقية خمسة أسواق مالية خليجية، ضمن الرقم القياسي لأسواق السندات الناشئة، في جذب ما يقدره المعهد بحوالي (30) مليار دولار كتدفقات لأسواق دول المجلس.

ويختتم المعهد تحديده للتوقعات الخاصة بدول المجلس بالقول بأن على هذه الدول الاستمرار بنهج الإصلاحات الجذرية، وتحسين بيئة الأعمال، والتنافسية، وتعزيز دور القطاع الخاص، لخدمة هدف النمو المستدام، وذلك في ظل بيئة من الشفافية والمساءلة. ويعرض الجدول (1) عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة دول المجلس الفعلية (2016-2017)، والمقدرة (2018) والخاضعة للتنبؤ (2019 – 2020).

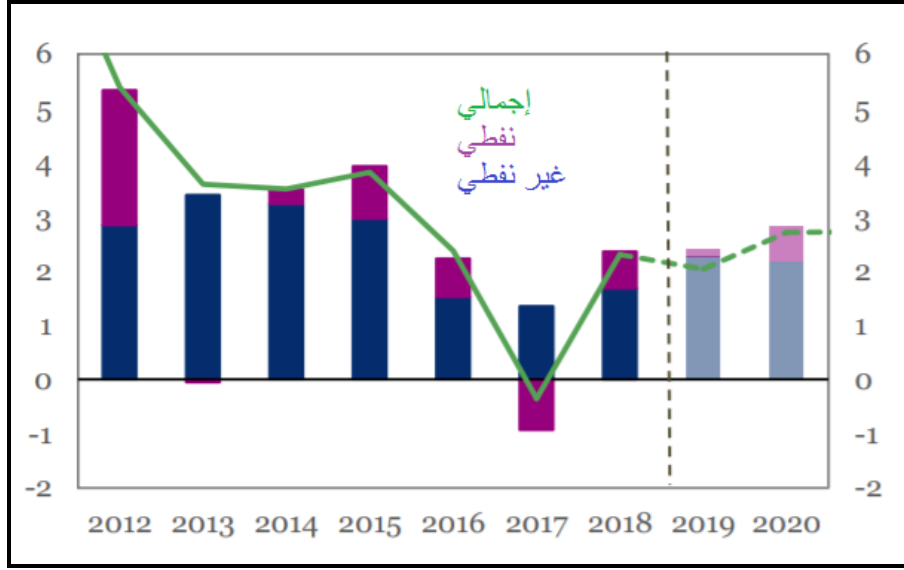
الجدول (1): مؤشرات اقتصادية مختارة لدول المجلس (2016 – 2020)

2020 تنبؤ	2019 تنبؤ	2018 تقدير	2017	2016	المؤشرات
1692	1657	1655	1462	1361	الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار)
2.7	2.0	2.3	-0.4	2.4	معدل النمو الحقيقي (التغير المنوي)
2.3	0.4	2.0	-3.3	2.8	القطاع النفطي
3.0	3.3	2.5	1.9	2.0	القطاع غير النفطي
2.5	1.5	2.3	0.4	2.1	متوسط معدل التضخم (%)
-4.0	-3.8	-1.4	-6.0	-11.0	رصيد الموازنة، كنسبة من الناتج (%)
44.7	42.4	37.6	39.7	37.3	الدين العام، كنسبة من الناتج (%)
53.1	86.2	153.0	38.0	-37.8	رصيد الحساب الجاري، مليار دولار
3.1	5.2	9.3	2.6	-2.8	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)
-122	-48	-65	-81	-159	صافي تدفق رأس المال، مليار دولار:
104	115	106	80	109	تدفقات غير المقيمين للداخل
227	163	171	160	268	تدفقات المقيمين للخارج*
2747	2699	2641	2481	2410	الأصول العامة الأجنبية، مليار دولار:
162.4	162.9	159.6	169.7	177.1	كنسبة من الناتج (%)
19.59	19.22	19.22	18.73	19.73	الإنتاج النفطي، مليون برميل/ يوم
3.27	3.18	3.11	3.02	2.90	الإنتاج من الغاز الطبيعي، معادل مليون برميل/ يوم
60.0	65.0	71.8	54.4	44.0	سعر برميل نפט برنت، دولار/ برميل

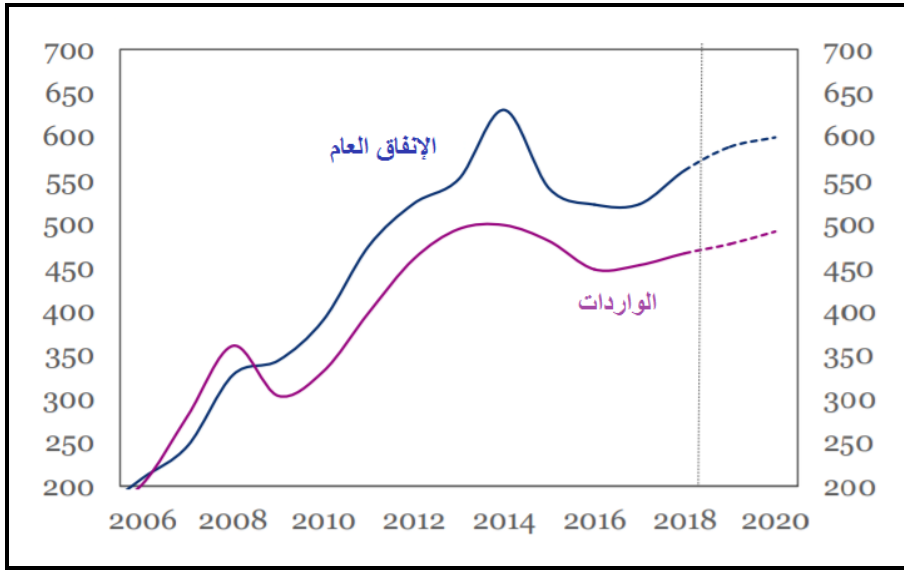
* شاملاً الخطأ والسهو.

وتوضح الأشكال (1، 2، 3، 4) التالية سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الفعلية، والمقدّرة، والمتنبأ بها:

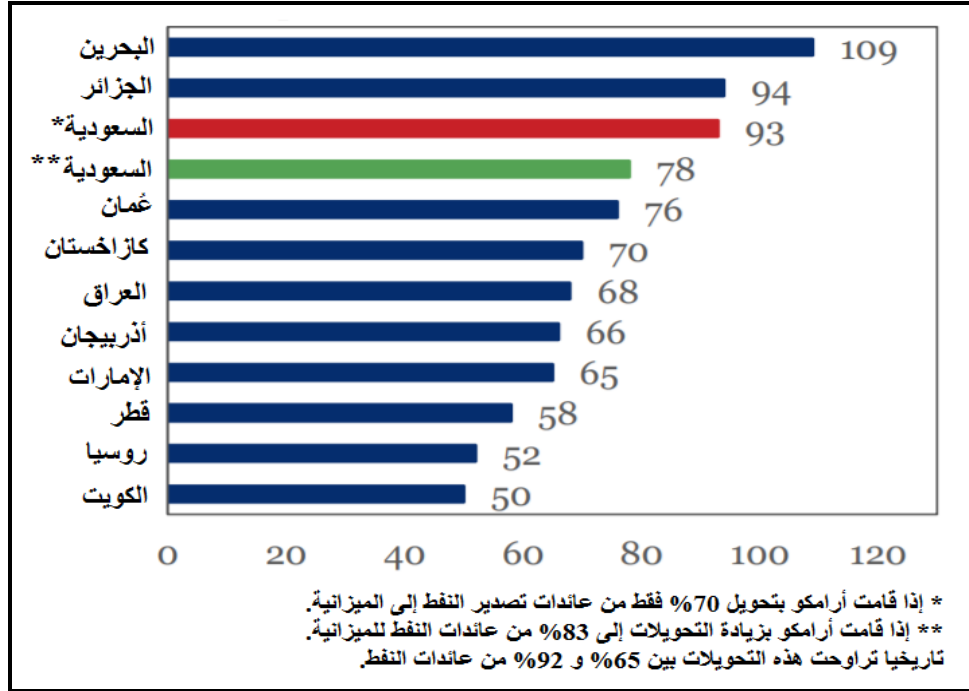
الشكل (1): تأثير السياسة المالية التوسعية على النمو، مع تأثير سلبي لمستوى الإنتاج النفطي المنخفض على النمو (%)



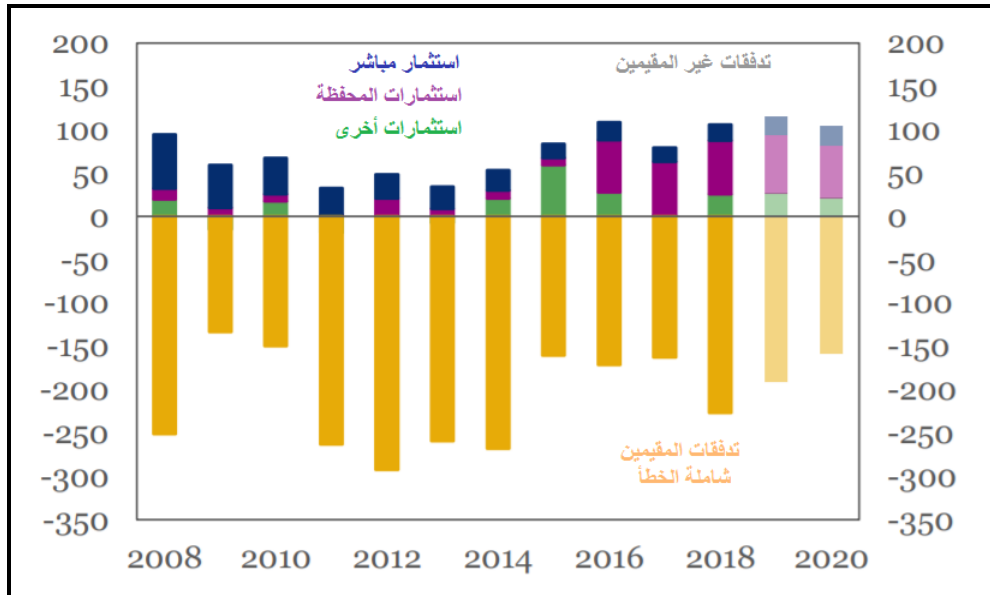
الشكل (2): الإنفاق العام، والواردات (مليار دولار)



الشكل (3): أسعار النفط المتوازنة في ميزانيات دول المجلس ودول أخرى
(دولار/ برميل)



الشكل (4): تجاوز التدفقات الرأسمالية للمقيمين للخارج لتدفقات غير المقيمين للداخل
(مليار دولار)



ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 عشرة مخاطر تهدد الاقتصاد العالمي

أشار تقرير لمجلة الإيكونومست البريطانية، الصادر في فبراير 2019، إلى أن هناك عشرة مصادر، من وجهة نظر التقرير، تمثل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي، وهي: الخلاف التجاري الأمريكي- الصيني، عبء مديونية الشركات الأمريكية، وإمكانية بروز أزمة في الأسواق الناشئة، ومعاناة الصين من اتجاه النمو نحو الانخفاض لفترة طويلة، وتهديد نقص العرض العالمي لتحسن أسعار النفط، وقد تقود الخلافات حول السيادة في جنوب وشرق الصين إلى انفجار العدوات، واختراقات شبكات الانترنت، والخلافات في الجزيرة الكورية، وعدم الاتفاق على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأخيراً إمكانية أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والمالي في إيطاليا إلى أزمة مصرفية. علماً بأن عرض هذه المصادر لعدم الاستقرار العالمي قد تم ترتيبها من الأكثر أهمية إلى الأقل.

ويمثل مصدر القلق الأول، الخلاف التجاري الأمريكي – الصيني، أهم مصدر من مصادر المخاطر على الاقتصاد الدولي. فرغم تجميد الولايات المتحدة لفرض تعريف جمركية جديدة تعادل (200) مليار دولار على السلع الصينية، مقابل شراء الصين لسلع زراعية ومنتجات طاقة من الولايات المتحدة، إلا أن الخلاف لا زال مستمراً حول رفض الصين لإجراء إصلاحات هيكلية داخلية، بما في ذلك سياسة النقل التكنولوجي وحقوق الملكية الفكرية. بالإضافة إلى تهديد الإدارة الأمريكية الحالية بفرض مزيد من التعريف الجمركية على واردات الولايات المتحدة من السيارات الأوروبية. كما أن زيادة الاهتمام بتعرض الأمن القومي لدول مثل ألمانيا، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، بسبب احتمال الدخول في حرب تجارية مع مجهّزي الشبكات الصينية مثل "هواوي"، وتعقيدات سلاسل الموردين الفرعيين المرتبطين بهذه الشبكة. كما أن رغبة بعض الدول بمنح دعم محلي لمنتجاتها لمواجهة إجراءات الحماية الدولية، قد يفاقم وضع التجارة الدولية.

ويتمثل المصدر الثاني في تعاضم مديونية الشركات الأمريكية واحتمال أن يقود ذلك إلى كساد. ورغم انحدار مؤشرات الاستهلاك والنشاط الصناعي في الولايات المتحدة بسبب، ضمن أسباب

أخرى، الحرب التجارية مع الصين إلا أن الثوابت الاقتصادية الأساسية للاقتصاد لازالت قوية من حيث وصول معدل النمو لعام 2018 إلى (2.9%)، وانخفاض معدل التضخم إلى (1.9%) على أساس سنوي في ديسمبر من العام الماضي، ورغم ارتفاع الأجور نسبياً. بالإضافة إلى تحرك الاحتياطي الفيدرالي إلى سياسة نقدية أكثر انفتاحاً مؤخراً من حيث تأجيل رفع جديد لأسعار الفائدة أوائل عام 2019. ورغم توقعات مجلة الإيكونومست لوصول معدل النمو الأمريكي إلى (2.3%) عام 2019 وإلى (1.5%) عام 2020، إلا أنها تعتقد بإمكانية تفادي الاقتصاد الأمريكي لكساد عامي 2019 و 2020. مع عدم إهمال تأثيرات الحرب التجارية مع الصين، وتباطؤ النمو الأوروبي، وتعرض القطاع المالي المحلي للمخاطر، على إمكانية خفض التوقعات الإيجابية، خاصة في ظل طول فترة أسعار الفائدة المخفضة، وارتفاع نسبة المديونية للشركات للناتج المحلي الإجمالي لحوالي (47%)، وهي النسبة الأعلى من تلك السائدة في فترة الأزمة المالية عامي 2009/2008. كما أن "جودة" هذه المديونية قد انخفضت، حيث تصنف أكثر من نصف هذه المديونية تحت فئة (BBB)، وهو التصنيف الأقل ضمن فئة التصنيف الاستثماري. خاصة وأن حوالي (60%) من هذه المديونية الصادرة عام 2018 لم تتضمن أي تعهدات مالية خلال كل فترة من فترات التقارير. وكنتيجة لذلك، كما يرى تقرير الإيكونومست، فإن تراجع أداء الشركات قد يؤدي إلى زيادة عدد الشركات المخفضة للاستثمارات والتشغيل، وبالتالي زيادة الضغوط على تسديد المديونية. وفي ظل هذا التوقع فإن الكساد الأمريكي سيفاقم من حالة تراخي الاقتصاد العالمي.

وينبع التهديد الثالث للاقتصاد العالمي من احتمال حدوث أزمة في أسواق البلدان الناشئة، ويعود ذلك أساساً إلى السياسة النقدية الأمريكية الانكماشية، والدولار القوي. وقد نتج، في بعض الحالات مثل حالة تركيا والأرجنتين، تدهور في قيمة العملات المحلية بسبب سوء الإدارة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وعوامل خارجية. وقد شهدت أغلب الأسواق الناشئة، مؤخراً، تراخياً في الحسابات الرأسمالية، بعد أن انتهج الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية حذرة. ورغم ذلك بقيت الأسواق في حالة هشّة، مع إمكانية عودة الضغوط على هذه الأسواق في حالة تدهور مخاطر السوق أكبر من المتوقع حالياً. ومن ضمن أسباب هذه العودة تلك المرتبطة بعوامل محلية، أو الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. علماً بأن هناك عدة أسواق ناشئة تحت الخطر مثل

أسواق البرازيل، والمكسيك، وجنوب أفريقيا. ويمكن أن يهرب المستثمرون من الأسواق الناشئة في حالة تصاعد أزمة العملات في الأرجنتين وتركيا، الأمر الذي سيزيد من المديونية بالعملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالمصدر الرابع للقلق حول الاقتصاد العالمي فهو اتجاه الأداء الاقتصادي الكلي للصين نحو الانخفاض. فبالإضافة لعامل الحرب التجارية الأمريكية - الصينية، هناك انخفاض مبيعات المساكن، مع بقاء رصيد الائتمان المحلي أكبر من 230% من الناتج، وأن إصلاح هذه المشاكل، وغيرها، تمثل تحدياً، قد يتسبب في خفض أداء الاقتصاد. علماً بأن انفجار فقاعات الائتمان، في أماكن أخرى من العالم، عادة ما كان يرافقه بانخفاض كبير بمعدل النمو. وفي حالة مرافقة ذلك بانخفاض شديد بأسعار المساكن، فإن على الحكومة أن تبذل جهداً استثنائياً للمحافظة على الاقتصاد، خاصة إذا كانت البنوك الصغيرة والمتوسطة الصينية (والتي تعتمد على تمويل المبيعات المصرفية بالجملة) مضطربة. وفي حالة عدم تمكّن الإدارة الاقتصادية الصينية من السيطرة على الأداء الاقتصادي المتجه نحو الانخفاض، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من انخفاض أسعار السلع عالمياً، خاصة السلع المعدنية. وهو الأمر الذي سيكون له تأثير كئيب على أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، التي استفادت من انتعاش الأسعار سابقاً وتأثير صيني. كما أن الاعتماد الحديث للتصنيع الغربي على طلب السوق الصيني، والأسواق الناشئة، سيكون له تداعيات خطيرة عالمياً، في حالة سوء الإدارة الاقتصادية داخل الصين للتعامل مع هذه التطورات.

ويمارس التخوّف من نقص العرض النفطي أثراً في عدم استقرار الاقتصاد العالمي، كمصدر خامس. وتشير الإيكونومست أنه في حالة نجاح الإدارة الأمريكية في الضغط على الدول التي لازالت تستورد النفط الإيراني، بفعل استثناء ثمان دول، مستقبلاً، وكبح كفاءة أسطول النفط الإيراني، فإن إمكانية توفير عرض كافي هي محل تساؤل. وذلك بالاعتماد على حجم الطاقات الفائضة حالياً (والممكن تعبئتها بعد الحظر الكامل على تصدير النفط الإيراني، حيث قدّرت الإيكونومست مستوى الإنتاج النفطي الإيراني عام 2020/2019 عند 1.2 مليون برميل/يوم). وفي ظل عدم إمكانية هذا الفائض من سدّ فجوة ارتفاع الطلب الكبيرة بعد كبح العرض الإيراني،

فإن هناك احتمال بارتفاع أسعار النفط لمستوى قد يفوق (80) دولار/ برميل. وهو الأمر الذي قد يضغط باتجاه رفع معدل التضخم العالمي، والتأثير سلباً على النمو.

ويعتبر السلوك الصيني المتوقع لبسط سيطرتها على الحدود الإقليمية، وبعض المناطق المتنازع عليها، مستقبلاً، محل اهتمام المصدر السادس المؤثر على الاقتصاد العالمي. وتتركز المشاكل الإقليمية في الحدود البحرية بين الصين، وتايلاند، والفلبين (بحر الصين الجنوبي). وفي حالة اللجوء للقوة العسكرية لحلّ مثل هذه النزاعات الإقليمية فإن هناك آثار عميقة على الاقتصاد الدولي، نظراً لإمكانية عرقلة عمل الممرات المائية محلّ النزاعات.

في حين يتجسد التهديد الخامس للاقتصاد الدولي من الهجمات والقرصنة على شبكات الانترنت. حيث تعرّضت، على سبيل المثال، شبكة الطاقة الأمريكية لهجوم روسي، كما أشارت الولايات المتحدة في مارس 2018. وحدث بنفس الوقت تقريباً هجوم على شبكات حكومية ألمانية. وتهدف هذه الهجمات إلى إلحاق أضرار في البنية التحتية، وضمان منافذ للمعلومات، والتأثير على الإجراءات الديموقراطية ونتائج الانتخابات، مع تأثيراتها على مليارات الدولارات من المعاملات اليومية. وفي حالة عدم النجاح في كبح مثل هذه الأنواع من الهجمات فإن هناك تأثير على النمو الاقتصادي قد لا يكون محموداً وقد لا يكون محدوداً.

ويمثل النزاع في شبه الجزيرة الكورية مصدر سادس لعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي. حيث بدأت المفاوضات بين رئيسي الولايات المتحدة، وكوريا الشمالية، نهاية شهر فبراير 2019، بعد جولة سابقة في يونيو 2018. وتعتقد الإيكونومست بأن حدة الاختلاف من الشدة بحيث لا تتفاهل بإمكانية الوصول إلى حلول لكافة مواطن الاختلاف. وتعتقد بإمكانية لجوء الولايات المتحدة، لاحقاً، لسياسة "الاحتواء" مع احتمال اللجوء إلى حلول عسكرية جزئية لما يتمتع به هذا الخيار من تأييد لعدد من مستشاري الإدارة الأمريكية. وأن أي لجوء إلى هذا الخيار قد يترتب عليه أضرار ضخمة في كل من كوريا الجنوبية، واليابان، مع تدمير للعديد من سلاسل تجهيز المواد الأولية المنتشرة في هذه البلدان.

ولازالت الاختلافات ضمن البرلمان البريطاني، والاتحاد الأوروبي والبرلمان، مستمرة لضمان خروج اقتصادي آمن لبريطانيا من الاتحاد. وهو الأمر الذي يمثل مصدر قلق سابع ضد الاستقرار الاقتصادي العالمي. وبعد الوصول لاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في 25 نوفمبر 2018 حول آليات الخروج، فإن الاتحاد يرفض إعادة المفاوضات. وأن موعد الخروج المعلن هو 29 مارس 2019. وفي حالة عدم الوصول لاتفاق فإن رئيسية الوزراء البريطانية قد تطلب تأجيل الخروج، أو الخروج بدون اتفاق. وفي حالة الخروج بدون اتفاق، فإن ذلك، حسب رأي الأيكونومست، سيزترب عليه تأثير حاد سلبي على قيمة الجنيه الاسترليني، وانخفاض ملموس على معدل النمو أقل من المتوقع. بالإضافة إلى معاملة الاتحاد لبريطانيا، في حالة الخروج بدون اتفاق، كبلد ثالث تفرض عليه تعريفه جمركية، ضمن إجراءات أخرى. وما يترتب على ذلك من إسقاطات على الاقتصاد الدولي للارتباطات البريطانية مع بقية أنحاء العالم اقتصادياً.

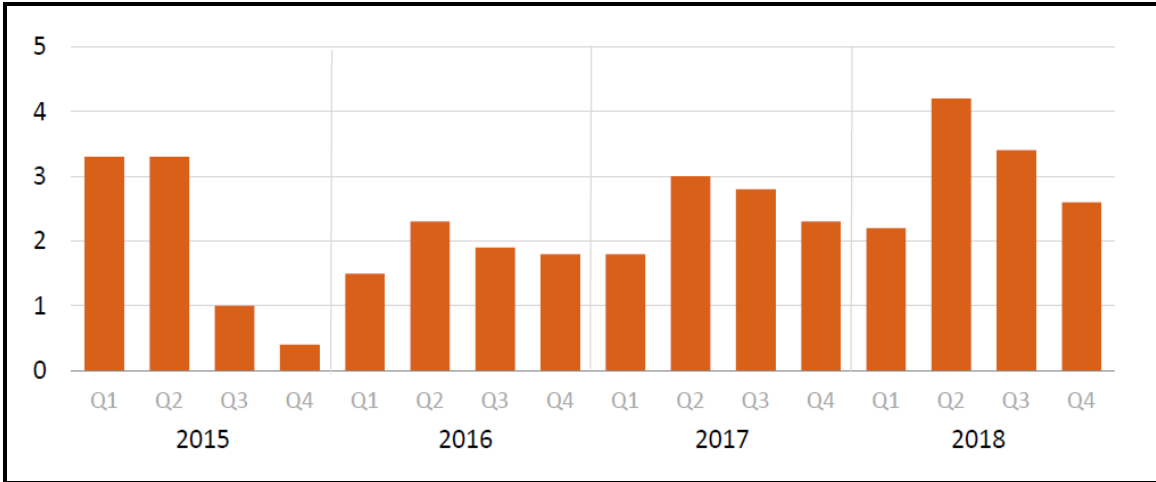
وأخيراً، تمثل الأوضاع الاقتصادية الإيطالية مصدر تهديد ثامن للاقتصاد الدولي. فبعد حوالي سلسلة زمنية من (14) ربيعاً، شهد الاقتصاد الإيطالي في الربع الأخيرة من عام 2018 مجموعة من عوامل عدم التأكيد السياسية والاقتصادية ذات تأثير سلبي على التجارة الدولية. وعليه تتوقع الإيكونومست انخفاض معدل النمو الحقيقي الإيطالي من (0.8%) عام 2018 إلى (0.2%) عام 2019. مع وجود خطر باحتمال موجة كساد لاحقة، في حالة إذا ما ترتب على تدهور ثقة المستثمرين ارتفاع في عوائد السندات. وفي ظل وصول نسبة المديونية (130%) من الناتج المحلي الإجمالي (أغلبها لبنوك محلية)، واحتمال انهيار الائتلاف الحكومي، والدعوة لانتخابات مبكرة، وكذلك في ظل أن الاقتصاد الإيطالي يمثل ثالث أكبر اقتصاد ضمن الاتحاد الأوروبي، فإن هناك احتمال لتأثيرات سلبية على الاقتصاد الأوروبي والعالمي بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية، والمصرفية بشكل خاص، الإيطالية.

2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للتقدير (الأولي) حقق الاقتصاد الأمريكي، في الربع الرابع من عام 2018، معدل نمو حقيقي وصل إلى (2.6%)، مقارنة مع (3.4%) في الربع الثالث. علماً بأن نتائج هذا التقدير لازالت أولية وسيتم تعديلها لاحقاً وفقاً للتقديرات التي ستصدر في 28 مارس هذا العام. ويعكس الارتفاع في معدل النمو الحقيقي المساهمة الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والاستثمار في المخزون الخاص، والإنفاق الحكومي الفيدرالي. مع مساهمة سلبية للاستثمار الثابت السكني، والإنفاق الحكومي المحلي وعلى مستوى الولاية، بالإضافة إلى الواردات بطبيعة الحال. أما على أساس إسمي فقد حقق الناتج نمواً وصل (4.6%) في الربع الرابع، أو ما يعادل (233.2) مليار دولار، ليصل الناتج إلى (20.89) تريليون دولار. ويوضح الشكل (1) معدل النمو الحقيقي، على أساس ربعي، للفترة 2015 – 2018.

شكل (1): التغيير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالربع السابق (%)



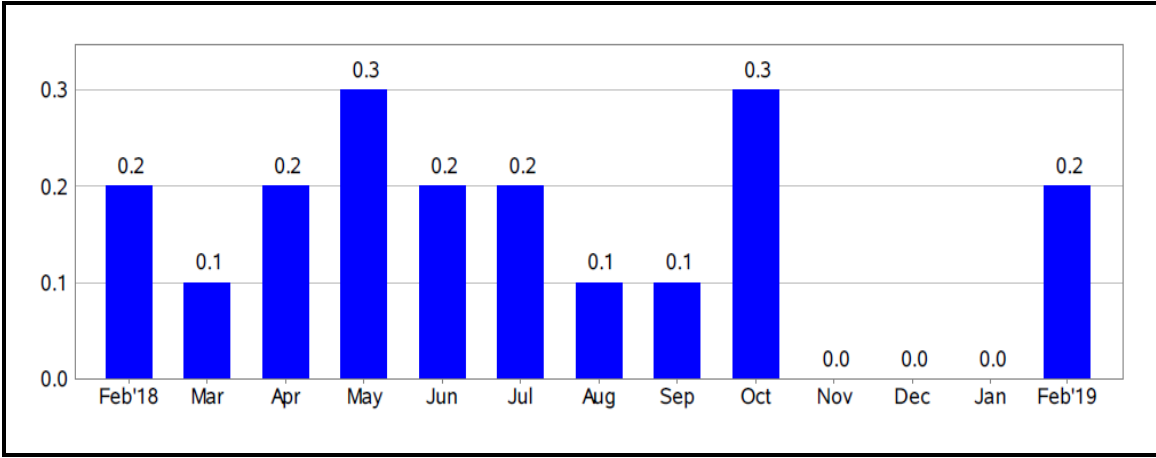
2.2.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم، المعدل موسمياً، بالمناطق الحضرية، خلال شهر فبراير 2019، بنحو (0.2%). في حين ارتفع خلال السنة المنتهية في الشهر المذكور بحوالي (1.5%)، قبل التعديل

الموسمي. وشهدت جميع القطاعات السلعية والخدمية ارتفاعاً، بعد التعديل الموسمي خلال شهر فبراير 2019. حيث ارتفعت مجموعة السلع الغذائية بـ (0.4%) والتي سجّلت أكبر ارتفاع منذ مايو 2014. كما ارتفع الرقم القياسي الخاص بالكازولين بحوالي (1.5%)، بعد أن شهدت انخفاضاً للثلاثة أشهر السابقة بشكل متتابع.

أما الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، باستبعاد الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.1%) في فبراير 2019 بعد ارتفاع بنحو (0.2%) في يناير 2019 من نفس العام. وكذلك ارتفعت الأرقام الخاصة بالسكن، والرعاية الشخصية، والتعليم، والملابس. ويوضح الشكل (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، شهرياً، خلال العام الماضي.

شكل (2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للمناطق الحضرية خلال الفترة فبراير 2018 – فبراير 2019 (%)



3.2.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين، خلال شهر فبراير 2019، في المناطق الحضرية، بحوالي (20) ألف، مع انخفاض معدل البطالة ليصل إلى (3.8%)، وانخفاض عدد العاطلين بحوالي (300) ألف ليصل العدد الإجمالي إلى (6.2) مليون. ويتضمن أعداد العاطلين من فقدوا وظائفهم أو ممن انتهت فترة

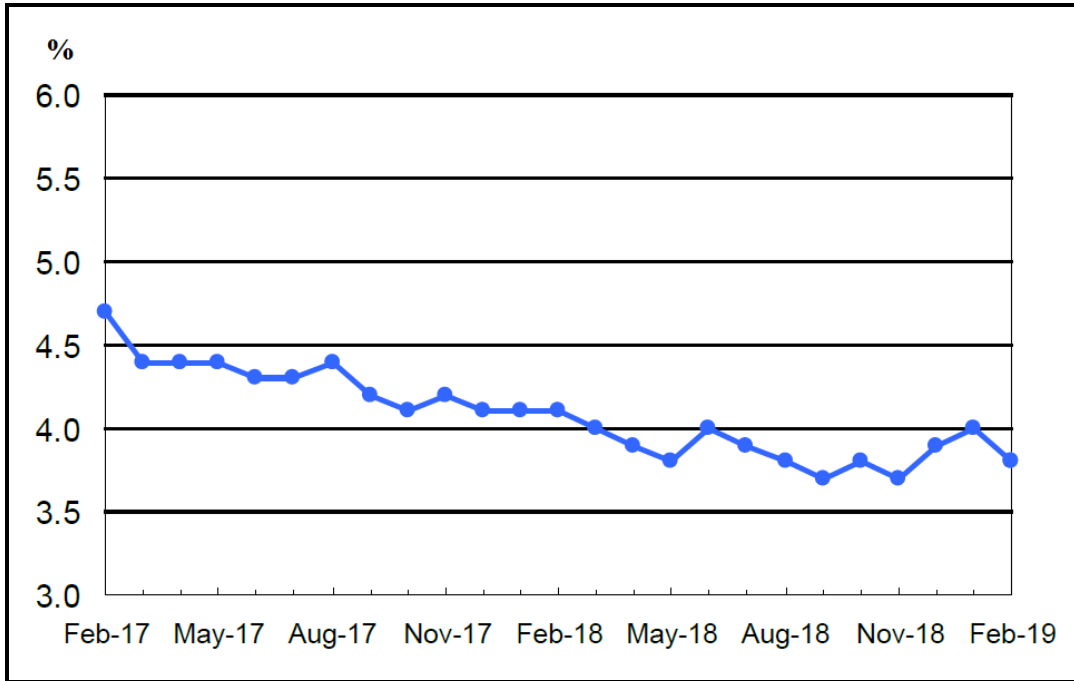
أعمالهم المؤقتة، وقد انخفضت هذه الأعداد بنحو (225) ألف. ويعكس هذا الانخفاض عودة العاملين الفيدراليين لأعمالهم التي توقفت في يناير 2019 بسبب الإقفال المؤقت للحكومة.

وقد تجسّد أكبر معدل بطالة ضمن فئة المراهقين (13.4%)، ثم السود (7.0%)، ثم العمالة من أصول لاتينية (4.3%)، والبالغين من الذكور (3.5%)، ثم البالغين من الإناث (3.4%)، ثم البيض (3.3%)، والآسيويين (3.1%).

مع تركيز عدد العاطلين، حسب الفترات، في فترة (5) أسابيع وأقل (حوالي 2.458 مليون)، ثم فترة (4 – 5) أسبوع، (حوالي 1.9 مليون)، ثم فترة (27) أسبوع وأكبر (حوالي 1.403 مليون)، وأخيراً ضمن فترة (15 – 26) أسبوع، حوالي (933) ألف. ويوضح الشكل (3) تطور معدل البطالة، المعدّل موسمياً، خلال عامين.

شكل (3): معدل البطالة، المعدّل موسمياً،

فبراير 2017 – فبراير 2019



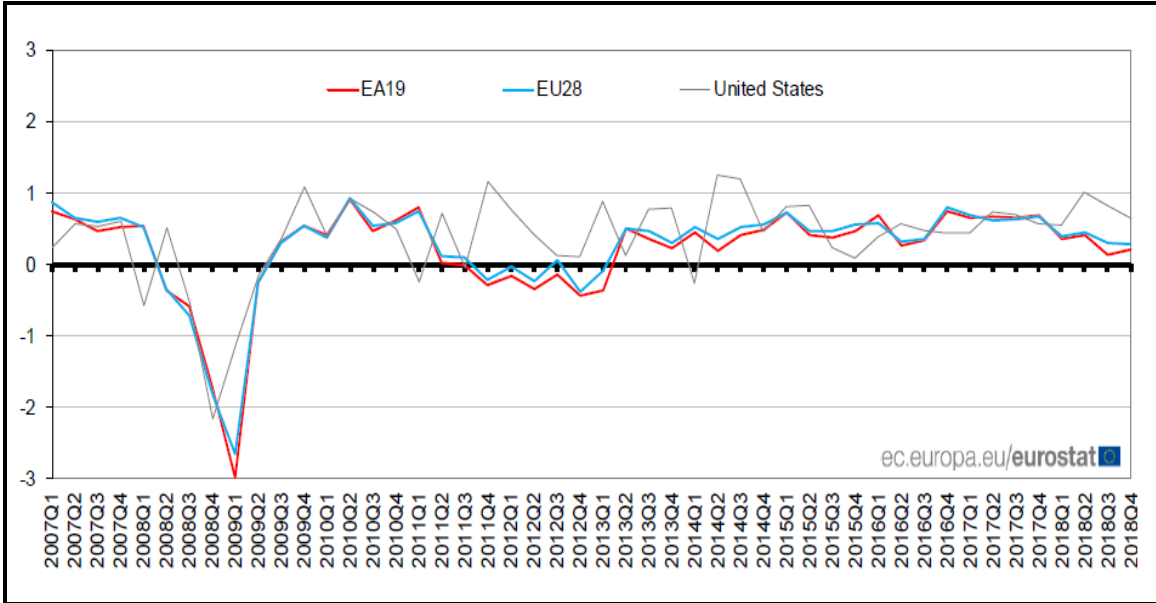
3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدّل موسمياً، بحوالي (0.2%) في منطقة اليورو، وبنحو (0.3%) في المجموعة الأوروبية (EU28). وذلك خلال الربع الرابع من عام 2018، بالمقارنة مع الربع الثالث السابق. وبالمقارنة بين الربع الرابع 2018، والربع الرابع 2017، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدّل موسمياً بحوالي (1.1%) في منطقة اليورو، وبنحو (1.4%) في المجموعة الأوروبية في الربع الرابع من عام 2018. وبالمقارنة مع الوضع في الولايات المتحدة، ارتفع معدل النمو، خلال الربع الرابع من العام المذكور، فقد ارتفع معدل نمو الناتج بحوالي (0.6%) بالقياس مع الربع الثالث. في حين ارتفع بنحو (3.1%) بالقياس مع الربع الرابع من عام 2017. وقد ارتفع معدل نمو الناتج خلال عام 2018 بحوالي (1.8%) في منطقة اليورو، وبحوالي (1.9%) في المجموعة الأوروبية، بالمقارنة مع معدل النمو المناظر عام 2017، والبالغ (2.4%)، ولكل من منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (4) تطور معدل النمو، على أساس ربعي، والمعدّل موسمياً خلال الإحدى عشر سنة الماضية.

شكل (4): تطوّر معدلات النمو للمجموعة الأوروبية، ومنطقة اليورو، بالمقارنة مع

الولايات المتحدة، والمعدّلة موسمياً، على أساس ربعي، للفترة 2007 – 2018

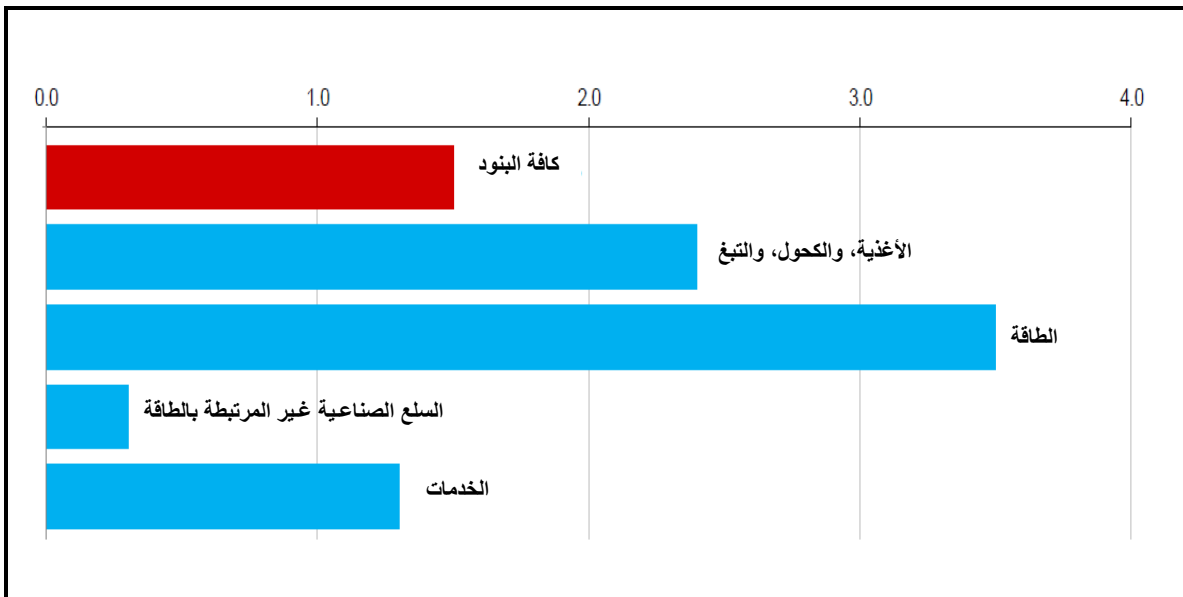


علماً بأن أكبر معدل نمو محقق بالربع الرابع لعام 2018 هو في حالة "استونيا" (2.2%)، ثم "ليتوانيا" (1.3%)، ثم "السويد" و "لاتفيا" (1.2%). وأقل معدل نمو في حالة "اليونان" و"إيطاليا" (-0.1%)، ثم "ألمانيا" (0.0%)، ثم "كرواتيا" (0.1%).

2.3.3 معدل التضخم

يتوقع أن يصل معدل التضخم، في منطقة اليورو، خلال شهر فبراير 2019، (1.5%)، مرتفعاً عن شهر يناير البالغ (1.4%). علماً بأن مجموعة الطاقة تمثل أكبر معدل للتضخم (3.5% في فبراير مقارنة مع 2.7% في يناير 2019)، ثم الأغذية، والكحول والتبغ (2.4% و 1.8%، تبعاً)، ثم الخدمات (1.3% و 1.6%، تبعاً)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.3% لكلا الشهرين). ويوضح الشكل (5) التضخم السنوي، خلال شهر فبراير 2019، بمنطقة اليورو.

شكل (5): معدل التضخم السنوي بمنطقة اليورو، فبراير 2019 (%)



3.3.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة، المعدّل موسمياً، خلال شهر يناير 2019، في منطقة اليورو، إلى (7.8%)، والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع شهر ديسمبر 2018، ويقل عن المعدل السائد في شهر يناير 2018 البالغ (8.6%). ويبقى معدل البطالة في شهر يناير العام الجاري هو الأقل، في منطقة اليورو، منذ أكتوبر 2018. أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل المعدل، في يناير، إلى (6.5%)، وبانخفاض عن المعدل السائد في شهر ديسمبر 2018 والبالغ (6.6%)، وكذلك بانخفاض عن ذلك السائد في يناير 2018 والبالغ (7.2%). ويعتبر هذا المعدل (السائد في شهر يناير 2019) الأقل في المجموعة الأوروبية.

ويقدّر مكتب الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية، في يناير 2019، بنحو (16.222)، منهم (12.848) مليون في منطقة اليورو، وبالمقارنة مع الوضع في شهر ديسمبر 2018، فقد انخفض رقم العاطلين بنحو (56) ألف في المجموعة الأوروبية، وبنحو (23) ألف في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع الوضع في يناير 2018 انخفض عدد العاطلين بنحو (1.536) مليون في المجموعة الأوروبية، وبحوالي (1.233) مليون في منطقة اليورو.

ووصل أقل معدل بطالة، ضمن دول المجموعة الأوروبية، في شهر يناير 2019، في جمهورية الجيك (2.1%)، ثم ألمانيا (3.2%). في حين وصل أعلى معدل في اليونان (18.5% حسب إحصاءات نوفمبر 2018)، ثم إسبانيا (14.1%)، وإيطاليا (10.5%). ويوضح الشكل (6) معدلات البطالة المعدلة موسمياً في دول المجموعة الأوروبية في يناير 2019.

شكل (6): معدلات البطالة، يناير 2019
في دول المجموعة الأوروبية (%)

